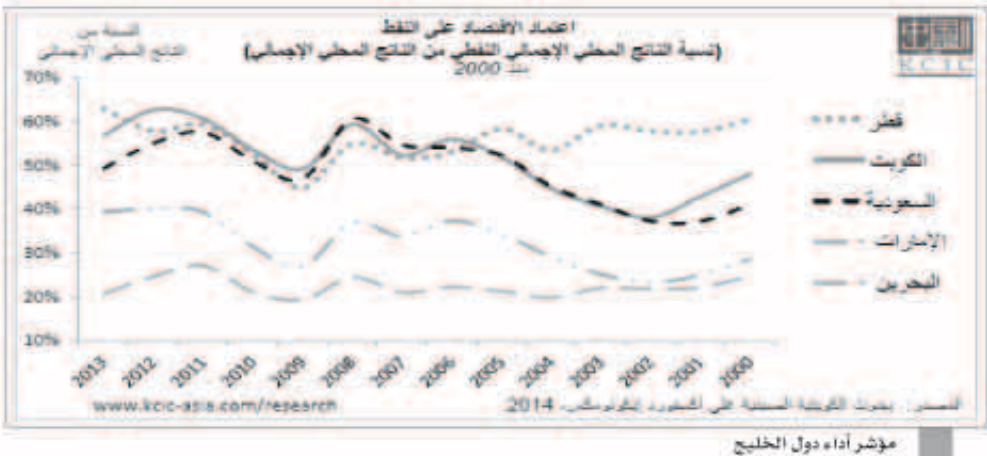


دون وجود برامج ناجحة لتنويع مصادر الدخل

«الكويتية - الصينية»: اعتماد دول الخليج على النفط انخفض خلال 2013

قالت الشركة الكويتية الصينية الاستثمارية في تحليلها الأسبوعي للأسواق الناشئة في آسيا إنه ومنذ قرابة أربعة أعوام، في مايو 2010، كان متوسط سعر برميل النفط من دول منظمة أوبك يبلغ 70 دولارا، وبعد مرور عام، تضاعف السعر ليصل إلى 125 دولارا. ونتج عن هذه الزيادة السريعة ارتفاع الدخل من الصادرات في دول مجلس التعاون الخليجي، وارتفاع مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي إلى مستوى قياسي بلغ 52.5 في المئة. وعلى أثر هذه الزيادة في الأسعار، أصبحت الكويت أكثر الدول انكشافا حيث أصبح القطاع النفطي يساهم بنسبة 62 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى عكس الكويت، لم يساهم النفط في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 27 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

أما في العامين الماضيين - وبحسب التقرير الذي حصلت «مباشر» على نسخة منه - ثبت حجم الصادرات وانخفض سعر النفط من دول منظمة أوبك تدريجيا من متوسط 110 دولارات في عام 2012 إلى 105 دولار في عام 2013. وبذلك، انخفض تأثير النفط في دول مجلس التعاون الخليجي، مما خفض مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 49 في المئة. وانخفض الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للنفط في جميع دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء عمان وقطر، بينما شهد الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ارتفاعا يقارب 10 في المئة في المتوسط. وكانت التوجهات الاقتصادية في الكويت والسعودية متشابهة في عام 2013، حيث أدى ثبات مستويات الإنتاج وانخفاض الأسعار إلى تقلص نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للنفط بما يقارب 5 في المئة، فيما أظهر قطاع البيع بالتجزئة وقطاع التجاري مرونة حيث استقادت المبيعات من ارتفاع مستويات الدخل، والترويجية السكانية الداعمة لذلك. وأيضا زيادة التمدين. وفي الإمارات العربية المتحدة،



مؤشر أداء دول الخليج

خلقت مشاكل في قطاعات أخرى، أو ببساطة فشلت في أن تصبح شركات مستدامة قادرة على المنافسة. وجاءت الأمثلة الناجحة فيما بعد، حيث تعزز دور القطاع غير النفطي، صاحب الأداء الجيد لقطاعات مثل العقار انخفاضاً كبيراً في قطاع إعادة التصدير وهو عنصر أساسي في الاقتصاد في دبي.

اعتماد الاقتصاد على سلعة واحدة فقط يعرضه للمخاطر التي تواجهها هذه السلعة من ناحية السعر والإنتاج. وحالة النفط الخليجي لا تختلف كثيراً. فقد عملت دول مجلس التعاون الخليجي منذ سبعينيات القرن الماضي على تخفيف اعتمادها على الصادرات النفطية، ولو نظرياً. وكانت الخطط الأولية تهدف إلى تطوير قطاع صناعات الطاقة الثقيلة، بالاستفادة من فوائض بيع الطاقة. ونتيجة لذلك تأسست شركة سابك السعودية في 1976 لمعالجة المنتجات النفطية، وشركة النعوم دبي التي تأسست عام 1975، ضمن المبادرات الحكومية لتنويع الاقتصاد. كما توجهت بعض البرامج إلى تطوير قطاع الخدمات، فروجت البحرين لنفسها كمرکز مصرفي منذ السبعينات، بينما بدأت دبي في منتصف الثمانينيات بخلق مناطقها التجارية الحرة. وكانت هذه التجارب ناجحة جزئياً لكنها عانت من بعض العيوب التي

الناتج الذي حافظ على مستوى اعتماد نفطي واحد ولم يقلقه هو النموذج الإماراتي. تلك دول الخليج كثافة سكانية تبلغ 47 مليون نسمة وناتج محلي إجمالي سنوي يقارب 1.5 تريليون دولار امريكي، أي مماثل لحجم كندا. وبينما التأثير الجيوسياسي لدول الخليج من كونها تلك ما يقارب نصف احتياطي النفط العالمي المؤكد. وقد جعل عدم استقرار المنطقة عواقب وخيمة على الاقتصاد العالمي. وقد أخارت هذه الدول نماذج اقتصادية واجتماعية تمنح المواطن جزء من الثروة الناتجة عن تصدير النفط من خلال رواتب القطاع العام والدعم المالي. وقد فشلت هذه النماذج في خلق أي قطاع منافس قادر على قيادة النمو في غياب الإيرادات النقدية المستقرة الناتجة من النفط. وعلى المدى الطويل، لا يمكن استدامة هذا النموذج لعدة أسباب. أولاً، مع زيادة الرواتب يتزايد مستوى المصروفات الحكومية باستمرار بينما تواجه الإيرادات تذبذباً. فالصادرات النفطية تشكل ما يقارب ثلاثة أرباع الدخل الحكومي، بينما تكاد الضرائب أن تكون معدومة. ثانياً، جميع مصادر النمو الأخرى «الاستهلاك، الإنفاق الحكومي، الاستثمارات الخاصة» تعتمد على الإيرادات النفطية. فالانخفاض الممتد لهذه الإيرادات قد يؤدي إلى انهيار الاقتصاد بأكمله. ثالثاً، ينتج القطاع النفطي

نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للنفط بما يقارب 5 في المئة بالكويت والسعودية

مستويات منخفضة من التوظيف، فيما تلك دول الخليج مجموعة كبيرة ومتزايدة من الشباب عاطلين عن العمل، مما يشكل ضغطاً مالياً واجتماعياً. رابعاً، يعيق نموذج النمو المعتمد على تصدير الموارد الطبيعية تطوير قطاع صناعي محلي قادر على المنافسة، وهو ما يعرف اقتصادياً بالـ «مرض الهولندي». الطلب القوي على العملة المحلية يخفض قيمة السورادات ويرفع قيمة الصادرات، مما يضعف كل من الطلب المحلي والخارجي على الصناعات المحلية. باختصار، لن يتمكن النظام الاقتصادي المعتمد على إيرادات الصادرات النفطية فقط باستدامة مستوى دخل عال مع مرور الوقت. ومن المثير للقلق أن قلة التنويع تنطبق على جوانب أخرى في المنطقة: كنوع من التامين، تتجه المحافظ السيادية الخليجية والمستثمرين إلى استثمار جزء من دخلهم في الخارج لحماية أنفسهم من الانخفاض المتوقع في الإيرادات النفطية. ومع الأسف، لا توجه هذه الاستثمارات إلا إلى مجموعة صغيرة من الدول، غالباً الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة. وفي أنواع محددة من الاستثمارات، مثل الشركات الكبيرة والقطاع العقاري، وذلك يجب أن يكون التنويع في مركز استثماريات التنمية والاقتصاد الخليجي.

«المركزي الأوروبي» يحاول جذب خبرات مصرفية لبدء دور رقابي جديد



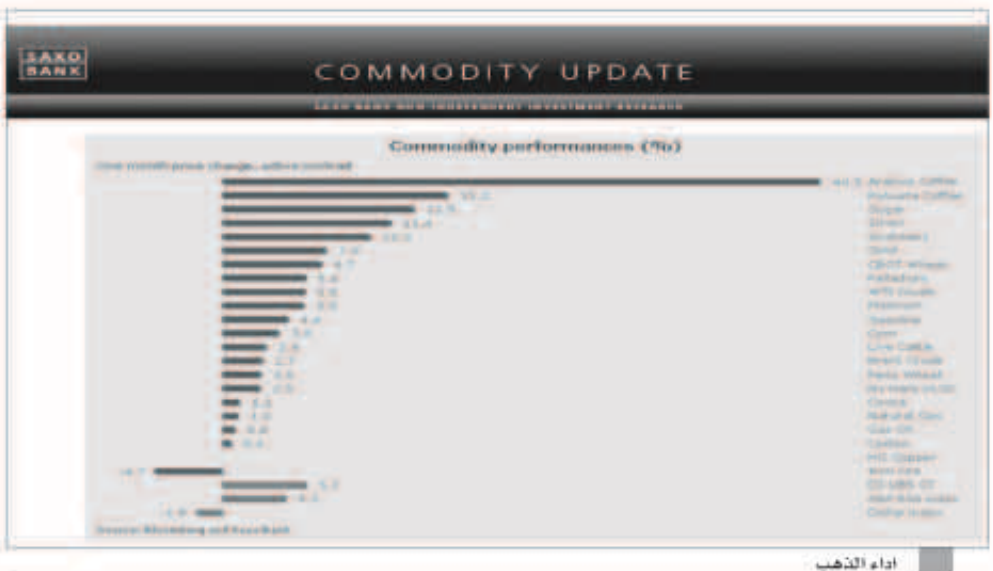
المركزي، الأوروبي

عموم. وثبدا رواتب المشرفين في الكيان الجديد من نحو 55 ألف يورو سنوياً ويمكن أن تصل إلى نحو 120 ألف يورو بحسب الخبرة. وبلغ متوسط الرواتب في دويتشه بنك على سبيل المثال 169 ألفاً و500 دولار العام الماضي وفي بنك يو.بي.إس. السويسري 380 ألف دولار. لكن أيبيل لا يركز على الرواتب. وينظر إلى تأثير ذلك الموقع. فبعد أن كان هو المتأثر بعملية الرقابة على مدى حياته المهنية في أكستشر وبوسطن للاستشارات ودويتشه بنك وكومرتس بنك حيث تعلم أقصر الطرق للتعامل مع الرقابة في هذا المجال يريد أيبيل الآن أن يستخدم خبرته لتحسين الرقابة. ويستشعر بعض العاملين في البنك المركزي الأوروبي شيئاً من عدم الارتياح تجاه القادمين الجدد من القطاع الخاص. وقال مصدر في البنك «هل سيليتمونا أم سنلتهمهم؟»

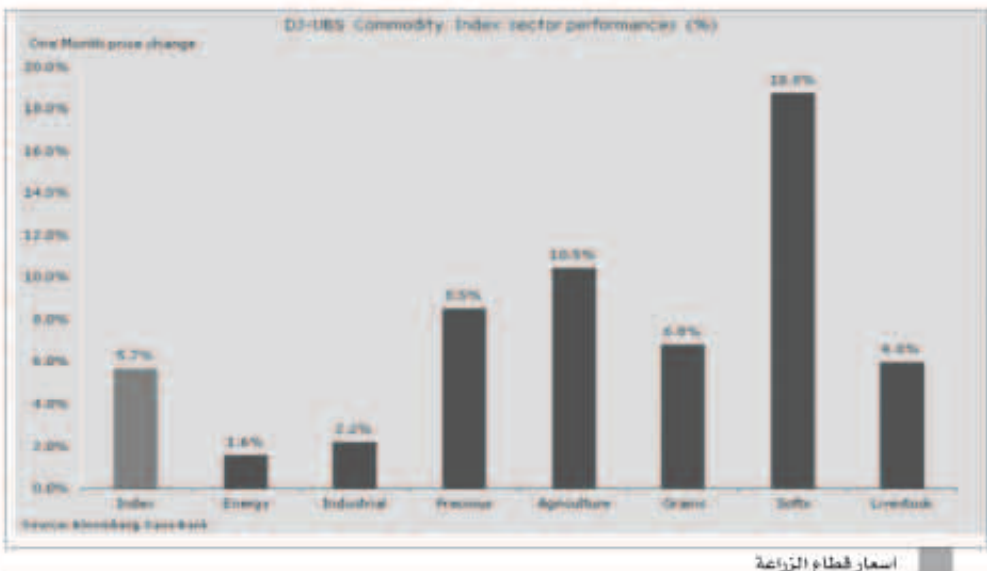
لن يكون على النظام المصرفي الأوروبي فحسب بل على الاقتصاد الحقيقي أيضاً لأنه سيستفيد من تحسين قوة البنوك وأمنها. وتوحيد الرقابة المصرفية تحت مظلة البنك المركزي الأوروبي هو أكثر الخطوات طموحاً نحو اندماج الأوروبي منذ إطلاق العملة الموحدة قبل 15 عاماً. واختيار الكوادر المناسبة من البداية شرط أساسي لنجاح المشروع ويعول البنك المركزي الأوروبي على حكومات الدول للتعول على 770 مشرفاً بحلول نوفمبر. وعين الكيان الجديد 200 شخص بالفعل لكن ليس جميعهم مشرفين ومن بينهم موظفون في فرق الدعم. وبدأ البنك المركزي الأوروبي ملء المقاعد الشاغرة في المستويات العليا ويتلقى حالياً مئات طلبات التوظيف في المواقع الباقية. وأيبيل - الذي يبلغ من العمر 60 عاماً ولديه أربعة أبناء - هو واحد من مديري اثنين جاءا من القطاع الخاص من إجمالي أربعة مديري

ارتفاع نسبة عدم الإستقرار في الأسواق الناشئة لاسيما أوكرانيا

تحت عتبة 1.300 دولاراً أمريكياً من أجل تغيير هذا التوجه. أوضح التقرير انخفضت أسعار النفط الخام على جانبي الأطلسي مع اقتراب الشهر من نهايته من المتوقع أن ينخفض الطلب المتزايد على التدفئة الذي شهدناه في الشهور الماضية مع اقتراب طقس الحط مما يساهم في تخفيف الضغط على المصافي التي تستطيع البدء في موسم الصيانة الخاص بالبرميل على خام برنت وخام غرب تكساس الوسيط. ومع اقترابنا من شهر مارس وصل توقع وضع المضاربة للبرميل على خام برنت وخام غرب تكساس الوسيط، إلى مستويات لم نشهدها إلا في شهر سبتمبر الماضي عندما ارتفعت المخاوف من ضربة جوية محتملة على سوريا والهبوط الحاد في العرض من ليبيا عندما بدأ الإضراب. وبناء عليه فقد زادت مخاطر التعديل الأكبر خصوصاً بعد تراجع تأثير الشتاء في الولايات المتحدة.



أداء الذهب



أسعار قطاع الزراعة

اضطراب المتداولين للتعامل مع تأثيرات الهبوط الأسبوعي الأكبر لليوان الصيني في تاريخه توقعات بانخفاض الطلب على النفط الخام بعد ارتفاع درجات الحرارة

بعدما توسع الفجوة بينهما إلى أكثر من 2 دولار أمريكي. وأشار عانت الفضة ووصلت إلى أدنى مستوياتها في شهرين بعد المخاوف المتعلقة بالنمو المتباطئ في الصين حيث من المحتمل أن يساهم الضعف الذي يشهده اليوان حالياً في تخفيف الطلب على الفضة سواء من قبل المشتريين التجاريين أو أولئك الذين يستخدمون الفضة في الحصول على التمويل من مصادر مختلفة عن البنوك العادية حيث أصبح الحصول على القروض أصعب بكثير. وكانت صناديق التحوط هي السبب وراء الأداء القوي والاختراقات التقنية المتعددة التي شهدناها في شهر فبراير ما أدى إلى ارتفاع السلع وارتفاعت المراهات على السلع المتداولة في الولايات

في هذا الشهر دون أي تغيير تقريباً. ولكن ليس قبل الارتفاع لأكثر من ربع واحد قبل أن يهبط إلى أدنى مستوى أسبوعي له منذ 1996 وحصل خام غرب تكساس الوسيط على الدعم من الطقس البارد المفاجئ مما زاد الطلب على المصافي فوق المعدل الطبيعي في هذا الوقت من الموسم ناهيك عن التحسن في البنية التحتية الخاصة بانابيب النفط الواسلة بين منطقتي الغرب الأمريكي الأوسط من جهة إلى خليج المكسيك من جهة أخرى ما أدى إلى تناقص المخزونات بحوالي 14 في المئة في كوشينج والتي تعد محور توصيل العقود المستقبيلة الخاصة بخام غرب تكساس الوسيط في نيويورك ما نتج عنه تقويم المزيد من الدعم إلى الأداء المتوقّع نسبياً على خام برنت

ما دفع العديد من المتداولين إلى تغيير توقعاتهم السلبية لا سيما عندما وصل معدل المقاومة التقنية التي استمرت لمدة 200 يوم في كلا المعدنن إلى نهايتها وساهم هبوط عائدات السندات على خلفية البيانات الاقتصادية الأمريكية المخيبة بالإضافة الارتفاع الشهري الأول، على صفحوه، الذي شهدته أرصدة المنتجات المتداولة منذ شهر ديسمبر 2012 في تقديم الدعم حيث من المحتمل أن يكون لإشارات تباطؤ الطلب الفعلي في المستقبل العالية الحالية دوراً في الحد من احتمالات الارتفاع. وأضاف كان قطاع الطاقة مختطاً حيث احتل الغاز الطبيعي دائرة الضوء بسبب التقلب الهائل الذي شهدناه خلال شهر فبراير وفي النهاية، انتهى المطاف بالسعر

قال تقرير ساكسو بنك يستثمر العديد من هذه العوامل في دفع السلع في شهر مارس في حال انتهى فصل الشتاء في الولايات المتحدة وبدأ فصل الربيع ما يساهم في تخفيف بعض العوامل المرتبطة بالنفط. استمرت بيانات الاسواق الامريكية والصينية في كونها متغيرات هامة بالإضافة إلى المخاوف المرتبطة باتار الوضع في أوكرانيا. وأضاف ارتفاع قطاع الزراعة لأكثر من 10 في المئة مدفوعاً بالانتعاش المذهل في قهوة اربابكا وحصل السكر على عائدات مكوّنة من مخزوناتها المتناقصات التي تشهده البرازيل مهددا المحصول الزراعي في أكبر دولة منتجة ومصدرة لهاتين السلعتين على مستوى العالم بينما ساهم الطقس الذي شهدته الولايات المتحدة في رفع أسعار الفحم بعد المخاوف المتعلقة بتضرر محصول الشتاء وانتعش الطلب على تصدير حبوب الصويا مدفوعاً بتأخر موسم الحصاد البرازيلي. وتابع استمرت المعادن الثمينة في اظهار أدائها القوي منذ يناير